مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة (دراسة نقدية)
اسم الكاتب: أ.د. سعد حقي توفيق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/53
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

---

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

بحوث ودراسات

نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة "دراسة نقدية"

الأستاذ الدكتور
سعد حقي توفيق (*)

المقدمة

لقد اكتسب موضوع نزع السلاح أهمية كبيرة بعد انتهاء الحرب الباردة حيث انصبت الجهود خلال هذه الفترة على خفض الأسلحة عند الدولتين الكبيرتين وشهدت التوقيع على العديد من المعاهدات الثنائية والجماعية شملت اقتطاعات مهمة في الترسانات النووية للدولتين.

ومما زاد من أهمية الجهود المبذولة في هذا الشأن انتشار السلاح النووي الى دول جديدة واحتمال انتشاره الى دول أخرى. وأصبح من الممكن الحصول على التكنولوجيا النووية عن طريق التعاون بين الدول.

لقد اصبحت مسألة حظر الانتشار النووي مسألة مركزية واحدى اجندات السياسة الامريكية في هذه المرحلة. والاكثر من ذلك ارتباطها بقضية مكافحة الارهاب في العالم. وتزامن ذلك مع تحول روسيا الى شريك للولايات المتحدة ودخولهما في تعاون مشترك حيث دفعت الاوضاع الاقتصادية السيئة في روسيا وتعطل اسلحتها وتوسيع حلف الناتو الى الدخول في حالة تعاون وشراكة مع الولايات المتحدة لذلك شهدت هذه المرحلة انتهاء مشاكل معينة واستبدالها بمشاكل ذات طبيعة جديدة طغت على مجمل العلاقات بين الدول. وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة في ميدان نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة فأن عملية نزع السلاح قد تعثرت وواجهت العديد من المصاعب والتي بعضها داخلية تخص الدول الكبرى وبعضها الأخر دولية. وسنسعى في هذه الدراسة الى مناقشة اهم انجازات نزع السلاح وسنطرح اهم العوامل الدافعة له واهم الصعوبات والمعوقات التي تواجهه.

اولاً: جهود نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة.

بعد ستون عاماً من الجهود فأن نزع السلاح جابه معضلات لازالت معقدة، اذ ان الاسلحة النووية اصبحت اكثر تطوراً وان الدول الكبرى لازالت تستمر في الاتكال عليها من اجل ضمان امنها القومي. وبعد ستون عاماً على هيروشيما

(*) كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد.

ونكازاكي فأن الدول الحائزة على الاسلحة النووية من الناحية القانونية حرة في نشر واستخدام هذه الاسلحة، فالهيكل الدولي الحالي يجعل من الصعب جداً الاستمرار بشكل حقيقي بنزع السلاح.

وبعد كل هذا فأن الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الامن هي التي تمسك بالسلطة الحقيقية في ميدان العلاقات الدولية ولها مصلحة في الحفاظ على تفوقها العسكري في ميدان الاسلحة النووية[١].

ان عملية نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة جرت وفق مستويات اربعة، وكل واحد منها نتاج جهود عقود من المفاوضات:-

١. المستوى الاول: هي مفاوضات موسكو-واشنطن، وهي تلك المفاوضات التي قادت الى معاهدات الحد من الاسلحة الاستراتيجية سالت (١و٢) وبعد ذلك معاهدات الخفض من الاسلحة الاستراتيجية ستارت (١و٢) لخفض الجيلين من الاسلحة الهجومية.
٢. المستوى الثاني: ويرتبط بقوة مع المستوى الاول. ونزع السلاح هنا يتعلق بكبح الانظمة المضادة للصواريخ وان مركزها معاهدة سالت (١)١٩٧٢ التي يطلق عليها معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ ABM والتي اتفقت بموجبها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على تحديد سقف لاسلحتهما المضادة للصواريخ. ان التحديد الدفاعي هو اساس التحديد الهجومي لان البناء الدفاعي بمقدوره ان يفسر أي توازن هجومي متفاوض عليه.
٣. المستوى الثالث: وهو معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية NPT والتي ربما هي الاكثر تأثيراً ونجاحاً لضبط التسلح وهي حجر الاساس التي يقوم عليها نظام الانتشار النووي لفترة ما بعد الحرب الباردة. واليوم بلغ عدد الدول الموقعة عليه ١٨٩ دولة كدول غير نووية والتي حصلت بموجبها على التكنولوجيا النووية للاغراض السلمية. والدول النووية هي خمسة بالاضافة الى ثلاثة دول هي الهند والباكستان واسرائيل.
٤. المستوى الرابع: معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية حيث يعتقد ان تساهم هذه المعاهدة في ابطاء سباق التسلح منذ ان عدت التجارب النووية ضرورية لاجراء التحديث النووي[٢].

وعندما انتهت الحرب الباردة فأن التوقعات قد اتجهت لتقوية وتعزيز هذه المستويات الاربعة اكثر مما كان سابقاً.

ان انهيار الاتحاد السوفيتي في اواخر عام ١٩٩١ قد وعد بتراجع هام في المخاطر النووية طالما لا يوجد هناك بديل او صراع سياسي شامل. وان التحلحل الذي امتازت به السياسة السوفيتية انذاك بزعامة غورباتشوف قد ساعد في التوصل الى عدد من المعاهدات مثل: معاهدة ازالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى لعام ١٩٨٧ ومعاهدة ستارت (١) ١٩٩١ والتي سعت الى خفض الترسانات النووية للدولتين الى حوالي ٧٠٠٠ سلاح نووي لكل طرف ومعاهدة ستارت (٢) لعام ١٩٩٣ التي خفضت الرؤوس الحربية لكل طرف الى حوالي ٣٠٠٠-٣٥٠٠ رأس حربي وان عدد الدول التي وقعت على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية في تزايد وان حصول تحول ايجابي في مختلف انواع المفاوضات في ميدان نزع السلاح اصبح واضحاً. ان النجاح في معاهدة ستارت (١و٢) ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية قد ساهم بدون شك في تعزيز ودعم معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، حيث ان معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية تضع قيداً على الانتشار وان نهاية للانتشار سوف تشجع القوى النووية على التخلي عن ترساناتها مما يعني بأن العالم يتجه ببطء ضد اسلحة الدمار الشامل ناهيك عن ان التوقيع على معاهدة حظر الاسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٣ يعد انجازاً هاماً في هذا الشأن[٣].

في فترة ما بعد الحرب الباردة دخل نزع السلاح في طريق مسدود. ففي اطار معاهدة ستارت (٢) ارجأ تاريخ دخولها حيز النفاذ الى عام ٢٠٠٧ وان كلا من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية تسعى الى نشر او خزن حوالي (١٠٠٠٠) رأس نووي.

وعلى الرغم من المعاهدات الدولية التي منعت الاسلحة الكيميائية والبايولوجية فأن السلاح الاقوى (السلاح النووي) يبقى الوسيلة الشرعية للامن القومي. فالسلاح النووي ادى الى خسائر بشرية اكبر من الاسلحة الكيميائية والبايولوجية. وان القوى العظمى قد بينت بوضوح بأنها لا تقبل التفاوض بخفض الاسلحة النووية في الاطار المتعدد الاطراف. انها تفضل، في الواقع، الحفاظ على مثل هذه المطالب في مفاوضات معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية اكثر من خفض ترساناتها النووية. فقد ظهرت هناك مشاكل امام عملية ضبط التسلح.

١.عالمية معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية.

٢.الاحترام الكامل لقواعد نصوص معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية.

٣.الضمانات الاكثر سعة وفاعلية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤.دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية حيز التنفيذ.

٥.الاجراءات القسرية الدولية ضد التلاعب.
٦.اسناد انظمة اخرى لعدم الانتشار.
٧.رفض الدخول في سباق التسلح التقليدي.
٨.الحل السلمي للخلافات بين الدول واحترام اولوية القانون[٤].

ان القوى العظمى مازالت تبقي اسلحتها النووية في حالة انذار دائم وان اربعة او خمس دول حائزة على الاسلحة النووية قد اثرت التمسك بموقف البدء بالضربة الاولى وتحافظ على استراتيجيات تمكنها من ربح حرب محدودة، ان اية من الدول الخمس الكبرى لم تنظم الى معاهدة اخلاء جنوب شرق اسيا من الاسلحة النووية في حين استثنيت قاعدة دياغوغارسيا الامريكية من معاهدة اخلاء افريقيا من الاسلحة النووية. ومنذ نهاية الحرب الباردة فأنه على الرغم من دعاوي الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة للمطالبة بنزع السلاح الا انها لا تعمل سوى على تقوية التفوق العسكري لها. ان نزع السلاح يعني للقوى العظمى تحقيق مصالحها القومية. فطبقاً للتقرير المعنون باستراتيجية الامن القومي عام ١٩٩٦ فأن الولايات المتحدة كونها قوة عظمى تسعى للحفاظ على القطبية الاحادية معنية بعدم الانتشار والسيطرة على التسلح اكثر من نزع السلاح. والاخر نفسه كان بالنسبة للقوى العظمى اثناء الحرب الباردة. فالولايات المتحدة قد طبقت مع الاتحاد السوفيتي ضبط التسلح على المستوى الثنائي. وخلال تلك الفترة فأن المبادئ والقواعد لضبط التسلح كانت تفترض بأن يتمكن الاعداء من الاتفاق والعمل على ممارسة الضغوط على القادة السياسيين للتهدئة وضبط النفس. ومنذ نهاية الحرب الباردة فأن المبادئ والقواعد المتعلقة بضبط التسلح لم تتغير كثيراً. وبفضل دخول العالم عصر المعلوماتية فأن الولايات المتحدة تهيمن اليوم على العالم الا انها غير قادرة على فرض ارادتها على كل القضايا، كما برهنت سلسلة التجارب النووية الهندية والباكستانية[٥].

ان من مصلحة الولايات المتحدة الابقاء على نظام عدم الانتشار وقد سعت الى عدم دخول اعضاء جدد ولكن جهودها باءت بالفشل. فالنظام يواجه اليوم معضلة خطيرة فاذا ما قبلت دول جديدة في النادي النووي فأن نظام عدم الانتشار يبدأ بالتفكك. ولكن اذا ما رفض قبول الحقيقة الجديدة فأنه سيتم تجاوزه بسرعة بواسطة الاحداث وسينتهي بالانحلال. ان الاحداث الاخيرة تدعو العالم ان يتخذ موقفاً من نزع السلاح النووي الذي اقصى الى المرتبة الثانية. لقد اصبح من الضروري ان نطرح اليوم الموقف بطريقة اخرى. فالعالم اليوم اخذ يبتعد عن جدول اعمال نزع السلاح. وان الاولويات الجديدة تنطوي على ضمان بالا

تحصل الدول غير النووية على الاسلحة النووية والعمل على ترك القوى النووية لان تعمل على استقرار ردعها وتقوية قوتها العسكرية بفضل التكنولوجيات المتقدمة ومن اجل جعل نزع السلاح هدف حقيقي فأنه من المناسب اتخاذ اجراءات من شأنها ان تهدف الى جعل الاسلحة النووية غير مشروعة والوصول الى تخفيض تدريجي للترسانات النووية. ان الاهمية قد اعطيت لجدول الاعمال الذي اصدر اعلاناً في ٩ حزيران ١٩٩٨ والذي دعت فيه حكومات جنوب افريقيا والبرازيل ومصر وايرلندا والمكسيك ونيوزلندة وسلوفينيا والسويد حكومات الدول المالكة للاسلحة النووية والدول الثلاث النووية بأن تلتزم دون لبس بازالة اسلحتهم وقدراتهم النووية والاعلان عن اتخاذ اجراءات عملية والبدء بمفاوضات لهذا الغرض. ان هذا الاعلان يوضح ايضاً بأنه على المجتمع الدولي ان يعتبر الاحتفاظ بهذه الاسلحة في مطلع الالفية الثالثة غير شرعي. وحتى الوقت الحاضر فأن المبدأ الذي يحكم نزع السلاح وضبط التسلح يقوم على عدم المساس بالترسانات النووية للدول الكبرى. وحينما تقبل الدول الكبرى معاهدة تتعلق بضبط التسلح فأنها تسعى للحفاظ على مصالحها بالدرجة الاولى[٦].

وخلال عقد من انتهاء الحرب الباردة فأن المخاطر النووية قد ازدادت مرة اخرى وان مجمل التقييدات قد ضعفت. فقد اجرت الهند والباكستان سلسلة من التجارب النووية مؤدية الى ايجاد واجهات لحرب باردة اقليمية. وفي صيف ١٩٩٩ فان لجنة رسمية في الهند قد طرحت فكرة اقامة ثلاثي ردع نووي بحري وبري وجوي. فيما كانت كوريا الشمالية تسعى الى بناء ترسانة نووية ووسائل ايصالها.

وفي مطلع عام ٢٠٠٠ فان المخابرات الامريكية اكدت بانها غير قادرة على تطمين الامريكان بان ايران ليست في طريق بناء الاسلحة النووية.

ان برامج الاسلحة النووية لكوريا الشمالية والعراق وايران نبهت الكونغرس الى ضرورة الاستمرار في بناء الدرع الصاروخي. فضلاً عن ان انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة ABM ربما لا يثير روسيا فقط بقدر ما يثير الصين ايضاً. وان نشر نظام دفاعي في تايوان او اليابان ربما يقود الصين الى بناء اسلحتها الهجومية[٧].

كما ان اجراء تجربة منفردة من قبل دولة صغرى ربما يثير سلسلة من النتائج التي تضع ضغوطاً شديدة على كل جانب من جوانب نظام السيطرة على اسلحة الدمار الشامل وسوف لا يؤدي أي فعل نووي الى اثارة نتائج تصعيدية على الدول المعنية فقط وانما سيؤثر على جميع دول العالم. أي ان تطوير الاسلحة النووية ووسائل ايصالها سوف يخلق ضغوطاً لعمل مثلها بما

جامعة بغداد
مكتبة كلية العلوم السياسية

يؤدي الى اثارة موجة من الافعال وردود الافعال[٨].

وفي السنوات العشرة التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي فان الحقيقة الاولى التي ينبغي ملاحظتها هو ان ضبط التسلح النووي اسوء بكثير من الايام الاخيرة للحرب الباردة . وقد يبدو ان الخطر النووي يتراجع الا انه يتصاعد مع ان اتفاقات ضبط التسلح تتزايد الان. ان عدة اسباب وراء ذلك. وان احدها هو الزيادة المستمرة للحصول على التكنولوجيا النووية. فالقدرات العلمية والفنية التي تقوم عليها الاسلحة النووية اخذت تنتشر. وهناك دول لديها القدرة الى الوصول الى انتاج الاسلحة النووية خلال فترة زمنية محددة. فالسويد على سبيل المثال تمتلك مثل هذه القدرة النووية ولكنها لا ترغب في حيازة القنبلة النووية. وليبيا من جهة اخرى كانت لديها الرغبة في حيازة الاسلحة النووية ولكن لم يكن لديها القدرة الكاملة على انتاجها. وبمرور الزمن يزداد عدد الدول التي لها مثل هذه القدرة. فاسرار القنبلة النووية لم تعد كذلك واخذت تنتشر والامر نفسه بالنسبة لتكنولوجيا الصواريخ والاسلحة الكيميائية والبايولوجية. وفي الغرب يعتقد البعض بان التقييدات لمنع انتشار الاسلحة النووية هي ذات دور محدود وان النتائج يمكن ان تتأتى من التأثير على اولئك الراغبين في حيازة هذه الاسلحة التي تشمل الوسائل الدبلوماسية والسياسية[٩].

ان العنصر الاخر الذي تميزت به فترة ما بعد الحرب الباردة تمثل في ظهور التكنولوجيا الدفاعية النووية المضادة وفي الولايات المتحدة فان سلامة الامة تعتمد على القدرة المطلقة وغير المساومة لكل طرف لابادة قدرة الطرف الاخر والتي تعني العمل على منع الحرب من الاندلاع وهذا ما قامت عليه معاهدة سالت(١). وباضعاف هذه الهشاشة فان تعزيز الدفاع يضعف استقرار الردع. بالاضافة الى ذلك فان الدولة التي تتاكل قوتها الهجومية بسبب زيادة قدرتها الدفاعية ستعمل على اعادة بناء قوتها الهجومية من جديد[١٠].

ان العنصر الثالث التي تميزت به هذه الفترة يتمثل في قرار القوى النووية بالاحتفاظ بترساناتهم النووية حتى بعد انتهاء الحرب الباردة. فحينما انتهت الحرب الباردة فان الولايات المتحدة استمرت في سياسة الردع النووي للاتحاد السوفيتي سابقاً ومن ثم روسيا الاتحادية لاحقاً مترافقاً بمفاوضات خفض التسلح. وان هذا الاستمرار شكل احد اهم القرارات الهامة في العصر النووي[١١].

معاهدة تقليص الاسلحة الهجوميةSORT.

بدأ فصل جديد من الحد من الاسلحة النووية الاستراتيجية والعلاقات الروسية-الامريكية في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ حين وقع الرئيس

بوش والرئيس الروسي فلاديمير بوتين المعاهدة الروسية-الامريكية لتقليص الاسلحة الهجومية (SORT) في موسكو. وقننت المعاهدة التعهدات التي قطعها بوش وبوتين في لقاء قمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ لتنفيذ تخفيضات كبيرة في القوات الاستراتيجية الامريكية والروسية.

وتلزم سورت كلا الدولتين بخفض عدد رؤوسها النووية الاستراتيجية المنشورة عملياً بحيث لا تتجاوز الاعداد الكلية لمثل هذه الرؤوس الحربية (٢٢٠٠) لدى كل طرف مع حلول ٣١كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٢.

وهذا يتضمن خفضاً بمقدار ثلثي العدد الحالي للرؤوس الحربية المنشورة، كما انه يقتضي تخفيضات الى ما دون السقف المحدد بـ٣٥٠٠ رأس طبقاً لمعاهدة ستارت(٢). وتختلف سورت(SORT) عن الاتفاقيات الروسية-الامريكية السابقة لخفض الاسلحة في انها لا تلزم الطرفين بتنفيذ اجراءاتهما لخفض الاسلحة على نحو متطابق، اذ انها تذكر المعاهدة بوضوح ان كل طرف يحدد لنفسه ترتيب اسلحته الهجومية الاستراتيجية وبنيتها، وذلك بناء على الحد الكلي لعدد مثل هذه الرؤوس الحربية. ولهذا السبب فانها لا تفرض حدود ثانوية على عدد وسائط ايصال الاسلحة النووية الاستراتيجية(الصواريخ البرية العابرة ولكن التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة) بحيث يستطيع كل طرف نشر فئات محددة من الاسلحة او حضرها[١٢].

ان التوقيع على هذه المعاهدة اعطى دفعاً جديداً لعملية نزع السلاح والمتوقفة منذ ستارت (٢) عام ١٩٩٣. ان الاتفاقية الجديدة تنطوي على احتمال ان تبدأ روسيا والولايات المتحدة اخيراً بتعديل اوضاع قواتهما النووية، التي هي بالتأكيد النتاج الابرز والابقى لسباق تسلح القوتين العظميين وجعلها متماشية مع علاقة سياسية جديدة غير خصامية، كما ان المعاهدة تقنن فكرة الامن المتساوي لكلا الطرفين وهي فكرة مهمة من الناحية الرمزية، بقدر ما تلزم الولايات المتحدة بأجراء خفض جاد لقواتها النووية حتى مستوى مماثل للخفض الذي تجريه روسيا. وفي الوقت نفسه تدل سورت على تغيير جوهري في شكل ومضمون عملية الحد من الاسلحة فهي ليست معاهدة تقليدية من معاهدات الحرب الباردة تتوخى ادارة تنافس القوتين العظميين بفرض حدود متوازنة وتتحقق منها بعناية على الاسلحة النووية الاستراتيجية.

انها معاهدة غير متناظرة من حيث ان الولايات المتحدة حصلت بشكل رئيسي على كل شيئ ارادته، لكن يتعين تقدير هذا اللاتناظر ضمن سياق اوسع. ان سورت جزء واحد من "صفقة متكاملة" روسية امريكية اشمل، تتضمن عنصر كبح

استراتيجي. انها تشمل اوسع من ذلك ولاسيما فيما يتعلق بالتشاور والتنسيق في ميدان مكافحة ووقف انتشار اسلحة الدمار الشامل، فضلا عن تعاون اقتصادي وعلمي متزايد. انها تشمل صفقة متكاملة وهذا مما يتسم بجاذبية خاصة بالنسبة لروسيا[١٣].

ثانياً: العوامل الدافعة والمشجعة على نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة.

منذ عام ١٩٩١ فان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق قد تبنيا عبر مجموعة من الاجراءات الرسمية مبادرات غير مسبوقة في ميدان ضبط التسلح. فقد سعيا الى اجراء تخفيض جوهري للترسانات النووية الستراتيجية في اطار معاهدات ستارت تتمثل في:-

١.الغاء الاسلحة النووية التكتيكية من اسلحتهم العملياتية.

٢.الالتزام ببرنامج طموح لتفكيك الترسانات النووية.

٣.اعادة تهديف صواريخهم بحيث لم تعد موجهة ضد بعضهما البعض.

٤.وضع القاذفات الاستراتيجية في خارج حالة الانذار.

٥.اتخاذ مجموعة من المبادرات المتفق عليها من اجل تجنب مساومة امن الاسلحة النووية ولا سيما في اطار روسيا الاتحادية الهشة سياسيا.

٦.قيام العملاقين في المساهمة بمستوى ثنائي بتطوير الامن.

٧.ان المنافسة النووية قد تركت المكان الى ارادة لخفض المخاطر النووية بواسطة افعال متفق عليها والى تقديم مساعدات مادية وفنية. ومن بين التطورات الاساسية على المستوى الثنائي نشير الى مايلي:-

أ- المفاوضات التي قادت ثلاث دول سوفيتية (روسيا البيضاء واوكرانيا وكازاخستان) للتخلي عن ان تكون دول حائزة على الاسلحة النووية.

ب- التمديد غير المحدد وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية في عام ١٩٩٥.

ج- التحريم التام للتجارب الذرية، هدف غير مجدي للسيطرة على الاسلحة النووية منذ ثلاثة عقود، قد تجسد في معاهدة رسمية للحظر الشامل للتجارب الذرية لعام ١٩٩٦ والتي بواسطتها تلزم وضع حد نهائي للتجارب الذرية وهذا يعني وضع نهاية بشكل ضمني لمفهوم صنع اسلحة نووية جديدة[١٤].

وبعد مشاورات طويلة فقد قبلت البرازيل والارجنتين ايقاف برنامجها النووي وقد قبلتا نظام الضمانات الدولية مثلما تماماً بالنسبة لجنوب افريقيا، فبتشجيع من نلسون مانديلا فان القارة الافريقية قد اعلنت، على غرار قارة امريكا اللاتينية

والكاريبي وجنوب الباسيفيكي، منطقة خالية من الاسلحة النووية عرفت بمعاهدة بلندابا. وحتى اواسط التسعينات فان الاسلحة النووية قد عرفت تراجعاً منظماً. وفي عام ١٩٩٦ فان القائد السابق للاسلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة دعا الى الالغاء الشامل للاسلحة النووية، وهذا الاعلان جاء ليسجل في حملة اكثر سعة يقودها رؤوساء دول سابقين، ضباط متقاعدين، وموظفين كبار متقاعدين وخبراء من جميع دول العالم. فضلاً عن ان عدة شخصيات مثل سام نان قد قدموا دعمهم لاقتراحات تدعوا الى وضع الاسلحة النووية خارج حالة الانذار والغاء المواقف لامتلاك هذه الاسلحة[١٥].

نزع السلاح في مواجهة الارهاب

بعد الهجمات على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بدأت عدة دول في دراسة ما يمكن ان يسهم به الحد من التسلح لمواجهة الارهاب. لقد كان الحد من التسلح يهدف تاريخياً الى ضبط سلوك الدول. واصبحت مسألة كيفية جعل احكام الضبط والمنع في الحد من التسلح تستحوذ على عاملين فاعلين من غير الدول اكثر اهمية في سياق الجهود الدولية الاكثر نشاطاً لمكافحة الارهاب. وبالاضافة الى نزع السلاح وضبط انشطة الدول الاطراف، تهدف الاتفاقيات الرئيسية المتعددة الاطراف والمتعلقة بالاسلحة البيولوجية والاسلحة الكيميائية ايضاً الى منع انتشار مثل هذه المواد او منع حيازتها غير المشروعة. ونتيجة لذلك، ينبغي لانظمة هذه الاتفاقيات ان تساعد في حصر وصول عاملين من غير الدول الى المواد والخبرة في اشخاص معتمدين. وللنهوض بهذا الدور على نحو فعال لابد من تلبية شروط معينة:

اولاً: لا مفر ان تعتمد الاتفاقية من قبل دول تمتلك طاقات وطنية ذات صلة باغراض الاتفاقية.

ثانياً: لابد ان تقوم تلك الدول التي تتبنى اتفاقية ما بتنفيذها كاملة. ففي عام ٢٠٠٢ كان هناك حاجة الى سن قانون جنائي كجزء من اجراءات وطنية فاعلة لتطبيق التزامات الاتفاقيات وهذا دور بارز في مناقشة دور الحد من التسلح في مواجهة الارهاب. وعلى سبيل المثال قرر اطراف اتفاقية حظر الاسلحة البيولوجية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ عقد اجتماعات بشأن اعتماد اجراءات وطنية لتطبيق المحظورات المحدودة في الاتفاقية "بما في ذلك سن قانون جزائي"[١٦].

وقد اتخذ الاتحاد الاوروبي اجراءات لمكافحة الارهاب ومنها التزامات بتجريم امتلاك واستخدام وتهريب الاسلحة من مختلف الانواع. ويتطلب بعض هذه القرارات تشريعاً لتطبيق وطني تسنه الدول الاعضاء، وكان التأثير الوحيد للاهتمام الدولي لمكافحة الارهاب تجدد مناقشة منع الانتشار، بما في ذلك وضع ضوابط على الصادرات. وفي عام ٢٠٠٢ عرفت الولايات المتحدة منع الانتشار

كمسألة مركزية بالنسبة الى سياسة أمنها القومي وشددت بخاصة على ضرورة فهم أي روابط بين الجماعات التي تخطط لاعمال ارهابية والدول المعادية التي تسعى للحصول على اسلحة الدمار الشامل وانظمة الايصال الصاروخية. وتأكدت اهمية هذه المسألة بالاعلان عن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة اسلحة الدمار الشامل في كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٢[١٧].

وفيما يتعلق بموقف روسيا والولايات المتحدة من هذه المسألة، فلدى كل من الدولتين التزام قوي بمكافحة الارهاب وبحظر انتشار اسلحة الدمار الشامل. غير ان خلافات تبقى حول العلاقة بين هذين الهدفين. وعلى نحو خاص تختلف الدولتان حول كيف ينبغي استخدام اجراءات مراقبة الصادرات كجزء من مجهود واسع لمنع الارهابيين من الوصول الى اسلحة الدمار الشامل[١٨].

وقد اوجز الرأي العام الامريكي في الارتباط وثيقة لاحظت ان الروابط الحالية والمحتملة في المستقبل بين الجماعات الارهابية والدول الراعية للارهاب روابط خطرة بوجه خاص وتستدعي اهتماماً خاصاً. وبصورة اكثر تحديداً ان الدول الراغبة في حيازة اسلحة الدمار الشامل هي تلك الدول التي تعادي الولايات المتحدة. وليس من قبيل الصدفة ان هذه الدول المعادية على نسق واحد للولايات المتحدة هي من الدول التي تعتبر دولاً راعية للارهاب وعلاوة على ذلك اعتقدت الولايات المتحدة ان البرامج التي تديرها كيانات روسية ساهمت في تطوير قدرات نووية واسلحة كيميائية فضلاً عن تكنولوجيات استطاعت ان تساعد في حيازة انظمة صواريخ بالستية[١٩].

ثالثاً: معوقات نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة

ان غرض ضبط التسلح هو تعزيز الاستقرار الدولي وتقليل مخاطر الحرب. ذلك هو الاجراء الحقيقي لاي اتفاق لضبط التسلح. وبصورة عامة ان افاق الصراع بين القوى العظمى هي منخفضة على المدى القصير، ولكن تبقى روسيا في منطقة رمادية، جزئياً شريك وتهديد محتمل، وهكذا فان سلوك روسيا وطبيعة العلاقات الروسية–الامريكية قد تحولت. ولحد الان فان هذا الوضع لم يصب في العقيدة القائمة، والتي هي الدمار المؤكد الشامل. وان روسيا اخذت تواجه على السواء توسع الناتو والتعطل الراسخ لاسلحتها التقليدية، ربما تشعر بانها مجبرة لاعادة تقويم اسلحتها النووية، ولاسيما اسلحتها النووية التكتيكية. وانه يمكن القول بان الامن الروسي حول توسيع الناتو يبدو قد تأثر باعتبارات سياسية، وان ذلك لا يقلل من التأثير الذي سببه على المخططين العسكريين الروس. وبعد كل ذلك فان السياسة الامريكية قائمة على التطويق الاستراتيجي لروسيا. وان انتماء بولندا الى الناتو يقوم على مخاوف

تاريخية من روسيا. وان احد المحللين الروس نيقولاي سوكولوف يقترح بأنه اذا حدث توسع جديد للناتو فان احد الخيارات يجب ان تكون وضع اسلحة نووية تكتيكية في كالينغراد والتي تقع بين لتوانيا وبولندا[٢٠].

وفي الولايات المتحدة مثلما هو في روسيا فان الاتجاهات السياسية تشهد تحفظاً عميقاً تجاه أي خفض جوهري لدور الاسلحة النووية.

لنتذكر التصريحات الحديثة الروسية والتي طبقاً لها ان الاسلحة النووية هي مثار الاهتمام الكبير لتعويض التراجع في الاسلحة التقليدية. ومن الجانب الامريكي فان فحوصات الاختبار للقدرات النووية الامريكية الذي جرى في عام ١٩٩٤ وتم تأكيده في عام ١٩٩٧ تلزم الولايات المتحدة بالابقاء على قوات استراتيجية ثلاثية قوية والتي ترتكز على تكنولوجات متقدمة تكفي لمضاعفة حجم قوات ستارت(٢) وتستطيع ان تلعب دوراً بوصفها غطاء في حالة حصول تغيير سياسي في روسيا الاتحادية او في غيرها[٢١].

كذلك للصين ترسانة متواضعة من ٤٠٠ الى ٤٤٠ سلاح نووي وانها تعمل على تحديث ترسانتها النووية نوعياً، رؤوس حربية اصغر واكثر حدة، وقود صلب، صواريخ ذات مديات بعيدة، صواريخ ذات رؤوس نووية متعددة، وان الصين قد بينت بان قدراتها النووية دفاعية كرادع، الا ان هناك بعض الحالات التي ربما تجعلها تتبنى الردع المحدد(متضمنة استخدام الاسلحة النووية التكتيكية) لانها قوة نووية صغيرة، اذ انها لم تدخل بعد معادلة ضبط التسلح. ولكن وضع الصين كقوة ناهضة والتي اندمجت جزئياً في النظام الدولي الحالي يمكن ان يعطي لقدرتها النووية تأثير على الوضع النووي الراهن في مطلع القرن الحادي والعشرين[٢٢].

الانتشار النووي

لقد كان رد المجتمع الدولي على التجارب النووية للهند والباكستان غير شديد ولم يكن بمستوى ارادة نزع السلاح العالمي. اذ كانت العقوبات الامريكية ضدهما عقوبات مخففة، وان اياً من الدول الغربية الاخرى لم تحذو حذوها. وان سكوت اغلب البلدان، لاسيما بلدان الجنوب، في ادانة هذه التجارب يذكرنا بهشاشة الاجماع السياسي الذي يضمن نظام عدم الانتشار. انها تترجم رأياً مجزأ فالقوى النووية ليست متعلقة بنزع السلاح النووي وان ادانتها للتجارب النووية الهندية والباكستانية لا تكفي للاقناع. ان موقف الولايات المتحدة من الضمانات السلبية في مؤتمر عام ١٩٩٥ للاطراف لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية يقوم على تفسير الضمانات بوصفها اعلانات سياسية ذات طبيعة غير ملزمة[٢٣].

وبعد التفجيرات النووية الهندية والباكستانية فان عمود اخر لنظام عدم الانتشار قد انجز ان

جامعة بغداد
مكتبة كلية العلوم السياسية

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦ يمكن ان توضع موضع الشك في الولايات المتحدة وغيرها. ان حكومة كلنتون قد التزمت بالتماس مجلس الشيوخ، كلما كان ذلك ممكناً، بتصديق المعاهدة وهو عنصر حاسم في المبادرات الساعية من ان تقبل كل من الهند والباكستان المشاركة في المفاوضات الساعية لخفض التوترات على المستوى الاقليمي وانعاش الامن الدولي. ان رفض مجلس الشيوخ المصادقة على المعاهدة اعلاه نجم عن المخاوف الناتجة عن الفشل في مجال السبق او الاكتشاف للتجارب الذرية الهندية مما قد قوى من مزاعم الذين يرون استحالة تحقق المعاهدة ويضيفون مزاعم جديدة الى اولئك الذين يتشككون او يحذرون من التهديد المتعاظم للضربات المفاجئة من قبل الدول التي تمتلك سرياً قوات صاروخية عملياتية. ان اللجنة المشكلة من قبل الكونغرس المكلفة بتقويم تهديد الصواريخ البالستية استطاعت ان ترسم سيناريوهات مختلفة للهجوم بالصواريخ التي يمكن ان تطلق ضد الاقليم الامريكي وتحدد مجال خدمات المخابرات الامريكية التي لا تستطيع بالضرورة ان تكتشف مثل هذه المخاطر بكفاية بشكل مسبق. ان هذه الاحداث اخذت تعبر عن تقليل الاهمية لضبط التسلح والدبلوماسية لصالح الوسائل العسكرية[٢٤].

وفي شمال شرق اسيا فانه يمكن تصور عدة مشاهد للانتشار. اذ ان سحب المظلة الامريكية سيدفع اليابان التي عندها كل مقومات القدرة النووية بالمطالبة بردع نووي ضد الصين. او انها تفترض بعد الوحدة الكورية بان النظام الجديد في سيؤل يكتشف بان كوريا الشمالية قد حازت على الاسلحة النووية وقررت الاحتفاظ بها كضمان ضد اليابان او كقوة فعالة ضد الصين. وهناك سيناريو اخر اكثر حداثة للانتشار الحقيقي. فاليابان لها خطط طموحة باعادة استخدام البلوتونيوم من الوقود المستخدم. وان كوريا الجنوبية مثل اليابان لها برنامج مدني. واذا كانت كل من سيئول وطوكيو تجمع البلوتونيوم فان لديهما القدرة على الحصول على الوسائل النووية في المدى القريب. واذا ما وضعت كوريا الجنوبية واليابان تحت المظلة النووية الامريكية فان الخطط النووية الصينية ستتأثر. وفي الشرق الاوسط فان اسرائيل سوف لن تتخلى عن سياسة ضمانها النووي حتى يكون هناك سلام كامل في المنطقة[٢٥].

ويمكن ان نستنتج مايلي من الواقع النووي الراهن:-

١. في الشرق الاوسط وشمال شرق اسيا وجنوب شرق اسيا اخذ ينظر الى الاسلحة النووية كرادع او احدى وسائل الاكراه قائمة على ديناميات الامن الاقليمي. وعلى العكس حينما تعد الاسلحة النووية ذات منفعة معينة ضد القوى النووية

الصغيرة، حيث لا تحتاج، مثل هذه التهديدات النووية الناشئة الى كمية من المخزون النووي.

٢. تستمر الاسلحة النووية بوضوح في ان تحوز بعض القوة الرادعة. وهناك دراسة ترى انه طالما توجد الاسلحة النووية فان هذا الوجود يؤدي الى اثر رادع-ردع البقاء- ضد حرب تقليدية غير مقيدة.

وسواء أكان جدار ضد اللاتأكدية في حالة روسيا والصين، وكوسيلة للضمان الامني للحلفاء، او لمنع الانتشار فان السلاح النووي يبقى جزء من تعادل الامن العالمي او تعادل الامن الاقليمي[٢٦].

العامل التكنولوجي

ان دخول العالم عصر المعلوماتية في السنوات الثمانينية والثورة التي جاءت بها في الشؤون العسكرية يعد اساس تطور اسلحة اكثر دقة ودماراً. وعقب الثورة العسكرية فان دفاعاً خالياً من القدرة الهجومية هو بدون مصلحة وان التكاليف غير المنظورة قد ازدادت بشكل كبير. كذلك اصبحت الاسلحة التقليدية شيئاً فشيئاً متطورة ودقيقة مثلما اصبحت الاسلحة النووية والصواريخ البالستية وصواريخ كروز اكثر فعالية. واذا كانت صواريخ كروز نسبياً بطيئة وبارتفاع طيران واطئ فانها مثالية من اجل توجيه هجوم الصواريخ البالستية هي اكثر كلفة واكثر قوة والتي ستصبح مع دخول انظمة صواريخ مركزياً شاملة ومع تحسين التهديف التكنولوجي اكثر فعالية من اجل ادارة المساومة والرعب، وسوف لا يكون ضرورياً برؤوس حربية نووية كيميائية وبايولوجية. ان الجهود الحالية للبحث والتطوير تؤثر من جهة اخرى وتبين بان تكنولوجيات حديثة للابادة الشاملة يمكن ان تظهر في العقود القادمة[٢٧].

الاسلحة النووية عامل سياسي ورمز للقوة الوطنية

ان كل الاحداث التي وقعت منذ الثمانينات كان لها تأثيرات مهمة على نزع السلاح النووي. وان الاكثر حداثة تبين بان للاسلحة النووية ادوار اخرى. انها تظهر كيف ان عملية التسلح قد تمت تحت غطاء نزع السلاح.

ان نهاية الحرب الباردة بين الشرق والغرب كانت فرصة تاريخية لدفع نزع السلاح النووي وقيادة العالم نحو شكل حقيقي للامن الجماعي حيث ان سلطة الاكراه لا تتأتى من الدول وحيث ان اسلحة الدمار الشامل لا تصبح عندئذ احدى متطلبات الامن القومي. وان ما يقارب اكثر من عقد ونصف على سقوط جدار برلين فان هذه الفرصة لم تتخذ. وما لم يتخذ موقف جديد فان حرب باردة جديدة ربما تظهر في بداية القرن الحادي والعشرين[٢٨].

ان عالم ما بعد الحرب الباردة يساهم في زيادة المنافسات التجارية والتكنولوجية بين الدول التي

كانت منحازة عسكرياً بعضها ضد البعض الاخر. واليوم فان الدول هي اقل استعداداً للتحالف مع حلفاء عسكريين من اجل القضايا الاقتصادية الرئيسة. او اقل استعداداً لتخفيف عدم اتفاقهم الاقتصادي. ان الثنائية السياسية-العسكرية للحرب الباردة قد تركت المكان لهيكل دولي للتعددية الاقتصادية واضحة والتي يوجد في داخلها عالم احادي القطبية سياسياً[٢٩].

ان احدى المعوقات الاساسية لنزع السلاح هو اللجوء المباشر او غير المباشر لحيازة الاسلحة النووية من قبل عدد من الدول من اجل ضمان امنها.

ان هذا العائق قد ازداد بواسطة اكتساب دول جديدة للاسلحة النووية. وقد ذكر الرئيس الامريكي الاسبق بل كلنتون بان الولايات المتحدة لها الواجب والارادة الصارمة للاحتفاظ بشكل كاف، بقوات نووية استراتيجية من اجل حماية بلدها وحلفائها. ومن الواضح ان قضية نزع السلاح النووي تذهب الى ما وراء امتلاك الدول النووية الخمسة والدول الثلاثة الاخرى والتي هي ليست اطراف في معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية.

ان مذهب البدء بالضربة الاولى للولايات المتحدة يعمد اساسياً لضمان مصداقية مظلتها النووية. وان الدول التي تستفاد منه يجب ان تعلن بوضوح بان امنها يتطلب موقفاً نووياً هجومياً للضربة الاولى ويجب عليهم فيما بعد ان يبينوا بانهم يستطيعون المرور من هذه المظلة. وفي الوقت الحاضر فان المساندة التي تستطيع ان تقدمها هذه الدول الى نزع السلاح هي محدودة نظراً لكونها تتمتع ايضاً بالردع النووي[٣٠].

ان عوامل اخرى تعمل على اعاقة نزع السلاح النووي. ان امتلاك الاعضاء الدائمين في مجلس الامن للسلاح النووي لا يؤدي الى تقليل الجاذبية التي يمكن ان تسببها اساحة الدمار الشامل. فانه من ناحية نجد بان الدول التي لها الفرصة لان تكون جزء من مجلس الامن الموسع هي تلك الدول التي تنتفع من مظلة نووية. فلا توجد اية دولة عظمى في العالم لا يقوم امنها على اسلحة الدمار الشامل. ان مجرد الامتلاك البسيط للاساحة النووية يمكن ان يكسب فوائد. وهكذا فان الصين لا تكون بمستوى تطورها الحالي في اطار قوة كبرى اذا كانت لا تمتلك ترسانة نووية والتي لا تتوقف عن زيادتها ولا يصبح الرئيس الامريكي كلنتون حليفاً لها. وبالنسبة لروسيا، الم تستفاد من مساعدة مالية قدرها ١٢،٥ مليار دولار قدمها صندوق النقد الدولي لو لم تكن دولة نووية عظمى؟. اولئك الذين شاركوا في هذه الخطة للانقاذ انهم انفسهم قد قبلوا بان دافعهم الرئيسي كان تجنيب روسيا للدمار الاقتصادي وذلك لانها قد تخاطر بمساومة انظمة القيادة والسيطرة النووية. وكذلك بعد ان وضعت عقوبات اقتصادية على الهند والباكستان لقيامهما باجراء التجارب

النووية فان الولايات المتحدة قامت برفعها تدريجيا[٣١].

ان الفائدة العسكرية للاسلحة النووية تنبع من الاعتقاد بان هذه الاسلحة هي ضرورية لردع المعتدين المحتملين وضمان السلام. وهذه البلدان توظف ترساناتها النووية للتعويض عن النقص الذي يمكن ان تعاني منه على المستوى التكنولوجي او في الاسلحة التقليدية من اعدائها المحتملين. اما بالنسبة للولايات المتحدة فانها ترى الردع النووي الفعال ضروري لها اذا ما ارادت ان تحافظ على ردع نووي موسع. وطبقا للعقيدة العسكرية الامريكية الرسمية اذا ما هوجمت المصالح الحيوية الامريكيّة فان الرد يجب ان يكون موسعاً وساحقاً. وان المسؤولين الامريكان قد اعتقدوا بان هذه الاستراتيجية قد سمحت لردع عدة اخطار التي كان من الممكن ان تهدد مصالحهم الوطنية. لماذا لم يستخدم العراق اسلحته الكيمياوية عام ١٩٩١؟ طبقاً لوزير الدفاع الامريكي الاسبق وليم كوهين ان العراق لم يضع رؤوساً حربية كيميائية في صواريخه التي اطلقها لاننا ارسلنا له رسالة "لا تفكر ابداً اذا ما قصفت قواتنا باسلحة كيميائية فانه لن يعد هناك بلداً. وان العراق قد فهم الرسالة ولم يستخدمها"[٣٢].

وهكذا يبدو بان نزع السلاح سيبقى عملية لا تنتهي وصعبة وان الاسلحة النووية لن تختفي في المستقبل المنظور ما لم تقل فائدتها السياسية ومشروعيتها كوسائل للحفاظ على الامن[٣٣].

ومنذ عام ١٩٩٥ فان عدة جوانب ايجابية للتعاون الروسي-الامريكي لما بعد الحرب الباردة اخذت تختفي. وهناك عدة تفسيرات، منها توسيع حلف شمال الاطلسي والى رغبة الامريكان في نشر نظام الدفاع الصاروخي وصواريخ المسرح والى الفقدان الحاسم للاموال والوسائل التي كانت تمتلكها روسيا الاتحادية من اجل تحمل مسؤولية تفكيك اسلحتها ومنشاتها من اجل الدفاع ضد الحوادث والسرقات والاعمال الارهابية. وان حماسة الادارة الامريكية في ذلك الوقت في ميدان نزع السلاح قد ضعفت ولاسيما منذ عام ١٩٩٤ بعد حصول الجمهوريين على الاغلبية في الكونغرس. وقد مارس الجمهوريون اسلوب كبح التصديق على المعاهدات ومارسوا ضغوطهم، بشكل متقابل، من اجل الحصول على تمويل بعض البرامج العسكرية وكانت لديهم مشاريع طموحة لانظمة الدفاع ضد الصواريخ والاحتفاظ بامكانية الاستمرار بتحديث الانظمة الصاروخية. وكان الزعماء الروس في تلك الفترة يبدون استياءهم لعدم استشارتهم من قبل القادة الامريكان حول بعض القرارات الرئيسية المتخذة خلال المفاوضات حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية. وبالنسبة للروس فان مسألة فقدان دورهم كدولة عظمى يعد امراً

حساساً جداً. انهم يرون من جهة اخرى بان الولايات المتحدة تتجاهل بشكل واضح مصالحهم بسبب تأثيرها العسكري والاقتصادي المتزايد. ومن جهة اخرى فان الولايات المتحدة تبدو مهتمة بشكل اكبر بالصين والتي تراها على السواء لاعب رئيسي وتهديد محتمل متزايد (في الاقل في بعض المناطق)[٣٤].

كذلك يمكن ان نؤشر ظهور مشاكل جديدة تتعلق بالامن مثل انتشار اسلحة الدمار الشامل وزيادة في التطرف والقومية والارهاب الدولي والجريمة ولتجارة المخدارت. وان اعادة استخلاص الدروس دعت الى مرونة اكبر لاسيما المراجعة الرباعية التي اجرتها الولايات المتحدة ومراجعة الدفاع الاستراتيجي للمملكة المتحدة والكتاب الابيض للصين حول الدفاع والقرارات الفرنسية لاعادة الهيكلية قد طرحت في ايار ١٩٩٨. ان المراجعة الرباعية للدفاع قد اكدت بان القوات الامريكية يجب ان تكون قادرة على خوض حربين في ان واحد وفي مسرحين للقتال مختلفين، في حين لم يكن لهذا السيناريو ممكناً خلال الحرب الباردة. وكنتيجة لذلك فان الانفاق العسكري وهيكل القوات الامريكية قد حافظ على مستوى يساوي ٧٧% مما كان عليه في اكثر فترات الحرب الباردة حراجة ١٩٧٦-١٩٩٠[٣٥]. وربما يعد الحصول على أسلحة الدمار الشامل أكثر سهولة من كان في فترة الحرب الباردة، وان عدة خبراء يعطون اسباب عديدة لوجود تهديد بالارهاب ازداد بعد نهاية الحرب الباردة. وان هذه التهديدات تتوزع على اساس المعايير الاثنية والدينية والجماعات المختلفة القادرة على الحصول على الاسلحة الكيمائية والبايولوجية وحتى النووية من اجل اجراء تحولات هامة وتكبيل خسائر هائلة بالارواح، الا ان الشيء الملفت للنظر هو ان تحديث القوات الامريكية وانظمة الدفاع المضادة للصواريخ البالستية او المسرح، وايضاً توسيع الناتو سيسمح بردع او محاربة الارهاب الدولي وتجارة المخدرات ومحاربة الجريمة والتطرف، ان الجزء الاكبر من الاموال والتخطيط قد كرس الى مثل هذه البرامج العسكرية مشابهة لتلك البرامج ايام الحرب الباردة. ان هذه الزيادة في القدرات العسكرية الامريكية ستؤدي بدورها الى اثارة ما يدركه الروس والصينيون كتهديد وما ينعكس على خططهم الخاصة بالدفاع. ان ذلك يؤكد الفرضية بان الاسلحة النووية ستستمر في ان تكون اساس المستقبل المنظور. وبعد مواجهة لتهديدات الحرب الباردة في عالم تكون فيه الاسلحة النووية معبأة فان القوات الامريكية قد اعيد تعريف دورها في عالم ما بعد الحرب الباردة حيث تكون الاهداف كثيرة. وفيما يخص روسيا الاتحادية التي تمتلك اليوم قوات مسلحة ومثبطة وسيئة ورديئة التجهيز وقوات مسلحة غير

متكيفة حولت كلياً من مفهوم غورباتشوف لعالم خال من الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠ الى التأكيد على دور الأسلحة النووية. ان الكتاب الأبيض للصين حول الدفاع هو من جهته أكثر غموضاً. وفي الحقيقة فان الصين تستمر في التأكيد بأنها ستلجأ الى أسلحتها النووية بشكل انفرادي لأغراض دفاعية، وأنها أعلنت من جهة أخرى، رغبتها في أجراء مفاوضات من اجل الوصول الى معاهدة حول الأسلحة النووية وتطالب بالإلغاء غير المشروط باللجوء الى الضربة الأولى. وكما بينت التجارب النووية الهندية والباكستانية بان الاسلحة النووية اخذت تدرك دائماً كوسيلة اساسية للقوة والهيبة[٣٦].

وفي الوقت الذي قامت فيه الحرب الباردة على المنافسة الايديولوجية والعسكرية فان مرحلة ما بعد الحرب الباردة لاسيما في سنواتها الاولى قد عبرت عن تعاون من اجل الدفاع الجماعي وعرضت فرصة لصياغة فكر جديد في الامن. ان هذه المرحلة انطوت على اعادة تقويم تهديدات جديدة وانطوت على بلورة واعداد استراتيجيات جديدة لتحديد اهداف الدول وعبرت في الوقت نفسه على مستوى اعلى من الاستعدادات العسكرية. وعالم اليوم يبدو غير مستقر ويجمع اقتصاديات غير مندمجة وحروب اثنية واقليمية. ان القيادة العسكرية الامريكية قد استطاعات اتخاذ الاحتياطات اللازمة من اجل الحفاظ على استعدادات عسكرية عملياتية للقوات الأمريكية لمواجهة احتمالات عودة التهديد الروسي في الحالة التي تقع فيها روسيا في ظلام من الفوضى أو في نظام شيوعي كما يدعي زيكانوف أو في التطرف القومي كما يدعي جيرنوفسكي[٣٧].

إدارة جورج دبليو بوش ومأزق ضبط التسلح

أول ما قام به الرئيس جورج دبليو بوش هو الانسحاب من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ ABM في أول أيار/مايو ٢٠٠١ تلك المعاهدة التي جسدت مبدأ توازن الرعب النووي وفق مبدأ الدمار المؤكد. ان المعاهدة تسمح بوجود دفاعات صاروخية بالستية محدودة وانه طبقاً لبعض الحسابات فان ظهور التهديد الصاروخي البالستي في بعض الدول مثل كوريا الشمالية وايران هو تهديد لامن الولايات المتحدة. لذا فان الاخيرة قد بينت بانه ما لم تعدل المعاهدة فانها ستنسحب انفرادياً. وبدون شك فان الانسحاب الانفرادي يكون مكلفاً. اذ ان ذلك يضع علامة استفهام امام جهود نزع السلاح الامريكية-الروسية وربما تتعرقل العملية. وربما ترد الصين عن طريق تحديث ترسانتها النووية الاستراتيجية الى ما وراء ما خطط له. وان تحديث الترسانة النووية الصينية يقود الى تطوير بناء نووي هندي الامر الذي يدعو الباكستان لتحذو حذوه. ان سباق للتسلح هجومي-دفاعي بين

الولايات المتحدة وروسيا والصين هو غير محتمل، في الاقل، في المستقبل المنظور، لان كل من روسيا والصين تواجه معوقات اقتصادية هامة. مع ذلك، فان الغاء المعاهدة ربما يدفع روسيا والصين لان تكونا اقل تعاوناً على مستوى قضايا الامن التي تهم الولايات المتحدة، وخصوصاً، تلك القضايا التي تتطلب مقاومة انتشار الصواريخ البالستية واسلحة الدمار الشامل وربما تقود الى زيادة التعاون الصيني-الروسي العسكري، ولاسيما، في مجال الوسائل المضادة الدفاعية للصواريخ البالستية. وبشكل اوسع ان الغاء معاهدة ABM سوف يحرر الاهتمام الدولي حول احادية الولايات المتحدة، اذ ربما يكون رد فعل حلفاء امريكا سلبياً، معتقدين بان الولايات المتحدة سيكون رد فعلها عالٍ للتهديد المطروح بواسطة انتشار الصواريخ البالستية. والمشكلة هو ان لروسيا مصلحة محدودة في تعديل المعاهدة. اذ ان الموقف الروسي تجاه التعاون مع الولايات المتحدة قد تزعزع نتيجة توسيع الناتو وبسبب الانهيار الاقتصادي الروسي عام ١٩٩٨ والحرب ضد الصرب في كوسوفو والغضب الغربي ضد السلوك الروسي في الشيشان[٣٨].

كذلك رفض الكونغرس الأمريكي معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية وذلك لان الإدارة الأمريكية ليست في وارد حرمان نفسها من أمكان تنفيذ صناعة أسلحة جديدة وهي تحتفظ لنفسها بامكان القيام بتجارب فعلية بالرغم مما عندها من وسائل التجارب الافتراضية. كما ان ملحقات المعاهدة تصبح بدورها هشة، والمحادثات حول مراقبة تصدير المواد الانشطارية متوقفة حالياً بسبب التصلب الامريكي. كذلك تعرضت معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية الى تحديات خطيرة بسبب التجارب النووية الهندية والباكستانية واتهام ثلاث دول تشكل (محور الشر) بتنفيذ برامج اسلحة الدمار الشامل، والنووية منها من نوع خاص وهي العراق وايران وكوريا الشمالية. وهي من الدول الموقعة على المعاهدة والتي انسحبت منها كوريا الشمالية في عام ٢٠٠٢. اما بالنسبة الى الهند والباكستان واسرائيل فانها من الناشرين الجيدين وبالتالي لا تستحق العقاب الامريكي. بذلك تسمح واشنطن لنفسها، بعد شنها الحرب العالمية على الارهاب بقراءة انتقائية لنشر الاسلحة النووية، مميزة الدول بحسب من ليس معنا فهو مع الارهاب معادلاً للحق الاستثنائي في ما يخص معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية. اما المعاهدات الدولية الهادفة الى حظر باقي انواع اسلحة الدمار الشامل (البيولوجية والكيمائية) فليس فيها ما يشجع على المحصلة، والولايات المتحدة هي من الدول التي تملك الوسائل القانونية لتطبيق معاهدة حظر الاسلحة البيولوجية الموقعة عام ١٩٧٢، وهي

النموذج الاول لمعاهدة دولية تلغي هذا النوع من الاسلحة. وليس لهذه المعاهدة أي نظام للتحقق، لكن مؤتمرات المراجعة التي تعقد كل خمس سنوات فتحت الباب في هذا الميدان مثل مؤتمر جنيف المنعقد في العام ١٩٩١ حيث شكلت مجموعات من الخبراء لاعداد اقتراحات لتحسين اعمال الرقابة بمبادرة من فرنسا وعدد من الدول الغربية هذا العمل الذي استغرق عشر سنين ذهب ادراج الرياح في ٢٥ تموز-يوليو ٢٠٠٠ حين رفض مساعد وزير الخارجية الامريكي المقترحات الجديدة في مجملها بداعي انها "تعاكس المصالح التجارية والامن الامريكي، ولاسيما في ما خص برنامجها للدفاع ضد الاسلحة البيولوجية، من دون ان تضمن مقابل ذلك التخفيف من نشر الاسلحة البيولوجية، وهذه الحجج نابعة من مجرد المصلحة الصناعية الانانية (حماية الصناعة الوطنية) ذات المبادئ القانونية غير المتوقعة ومنها الخشية من الملاحقات الجزائية التعسفية للمواطنين الامريكيين. اضف الى ذلك ان الولايات المتحدة اتهمت دولاً مثل ليبيا وايران وكوريا الشمالية والسودان والعراق واخيراً كوبا بعدم احترام المعاهدة. وجاءت ازمة الجمرة الخبيثة التي اعقبت احداث ١١ ايلول-سبتمبر لتثير الشكوك في ان الامركيين قد نفذوا برنامجاً خاصاً بالاسلحة البيولوجية اكثر تطوراً ما يسبتدعيه الدفاع ضد هذا النوع من التهديدات. وبالعكس فان معاهدة حظر الاسلحة الكيميائية الموقعة عام ١٩٩٣ تتضمن نظام للرقابة، لكن الولايات المتحدة لم تصادق عليها الا في نيسان-ابريل ١٩٩٧، وكان بالنسبة اليها بمثابة الكارثة. فاذا كان الكونغرس، بادخاله اجراءات جديدة جدية عليه، يغير من طبيعة هذا النظام الذي كان المفاوضون الامريكيون انفسهم قد فرضوه[٣٩].

اما فيما يتعلق بالاتفاق على مراقبة صادرات التكنولوجيا البالستية (MTCR) فانه يبقى اتفاقاً شرفياً لم يمنع ثماني وعشرين دولة من امتلاك هذه التكنولوجيا بحسب خبراء واشنطن. اضف الى ذلك ان البيت الابيض بعد اصطدامه بمعارضة عدد من الحلفاء لمشروع الدفاع الوطني ضد الصواريخ، قرر توسيع مظلته يشمل عدد من الدول الشريكة وصولاً الى روسيا وهذا ما لا يمكن ان يتحقق على الارجح بدون نقل التكنولوجيا الحساسة في خرق محتمل لاتفاق الرقابة على تصدير التكنولوجيات البالتسية. كما ان اتفاق كوكوم الذي وضع لمنع تصدير التكنولوجيا الى الاتحاد السوفيتي، وقد سمي في ما بعد "تسوية واسنار"، فقد فاعليته مع توسيعه تدريجياً ليضم ثلاثة وثلاثين شريكاً منهم دول كثيرة من خارج حلف الاطلسي، وكثيراً ما يلتف عليه المفاضون الامريكيون ليمنعوا بيع التكنولوجيات غير الحساسة الى من تصنفهم واشنطن "الدول المارقة"، وفي مجال الاسلحة

التقليدية فليست المحصلة اقل اثارة للقلق. فالمعاهدة الدولية حول الالغام المضادة للاشخاص التي وقعت في العام ١٩٩٧ في اوتاوا لتوضع موضع التنفيذ في الاول من اذار/مارس عام ١٩٩٢، لم تقبل به الولايات المتحدة لاسباب عديدة منها حماية قواتها المتمركزة في المنطقة المنزوعة السلاح بين الكوريتن، ولرغبتها في الاستمرار في تصدير الالغام المشتركة المضادة للمدرعات وللاشخاص، فاذا بواشنطن تقف من ذلك الى جانب الصين الشعبية التي تصدر الالغام من تصنيعها[٤٠].

ازدياد النفقات العسكرية العالمية

في عام ٢٠٠٢ يقدر الانفاق العسكري العالمي بنحو (٧٩٤) مليار دولار أي نحو (٢,٥) من الناتج المحلي الاجمالي العالمي ويبلغ معدل الزيادة في هذا العام ضعف المعدل في عام ٢٠٠١ حيث وصل الى (٦%) بالمعدلات الحقيقة. والمستوى الحالي للانفاق العسكري العالمي اعلى باربعة عشرة بالمئة بالمعدلات الحقيقة مما كان عليه ادناه في عام ١٩٩٨ في اعقاب الحرب الباردة حيث بلغ في عام ١٩٨٨ (٩١٠) مليار دولار بالاسعار ومعدلات الصرف الثابتة لعام ٢٠٠٠. وقد شكلت الولايات المتحدة معظم الزيادة في عام ٢٠٠٢ (ثلاثة ارباعها)، يليها الصين ١١% وروسيا والبرازيل والهند (شكلت كل منها ٢-٣% من الزيادة العالمية)[٤١].

وفي عام ٢٠٠٣ ازداد الانفاق العسكري العالمي بنحو (١%) بالمعدلات الحقيقية وذلك معدل زيادة ملحوظ بل هو ملحوظ اكثر الى الزيادة بنسبة ٦.%% التي سبقته في عام ٢٠٠٢ وهكذا ازداد انفاق العالم على الاسلحة في سنتين بنحو ٨% بالمعدلات الحقيقية ليصل الى (٩٥٦) مليار دولار (باسعار الدولار الحالية) في عام ٢٠٠٣، وترجع الاسباب الرئيسية لارتفاع الانفاق العسكري العالمي الى زيادة الهائلة في النفقات العسكرية في الولايات المتحدة التي تشكل، باعتبارها القوة الاعظم الوحيدة، نحو نصف اجمالي العالم. فبعد عقد من التخفضيات في النفقات العسكرية في الفترة ١٩٨٧-١٩٩٨ والزيادات المعتدلة في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، اطلقت التغيرات التي ادخلت على العقيدة والاستراتيجية الامريكية في اعقاب هجمات ١١ سبتمبر - ايلول ٢٠٠١ زيادات هائلة في الانفاق العسكري في عام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ ويرجع كثير من الارتفاع الى المخصصات الاضافية لتغطية العمليات العسكرية في افغانستان والعراق والى انشطة مكافحة الارهاب بشكل عام[٤٢].

لقد بلغ طلب ميزانية الدفاع للسنة المالية ٢٠٠٤، المقدم من قبل ادارة بوش في ٣ شباط ٢٠٠٣ رقم (٣٧٩,٩) مليار دولار في سلطة ميزانية الدفاع بزيادة (١,٥٣) مليار دولار عن ميزانية عام ٢٠٠٠ اخر

ميزانية وضعتها ادارة الرئيس بيل كلنتون[٤٣]، وعندما تضاف المخصصات الاضافية للعمليات العسكرية في السنتين الماليتين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ البالغتين (٦٢,٦) و(٦٥,٦) مليار دولار على التوالي ترتفع مصروفات السنة المالية ٢٠٠٣ اكثر بكثير. وهي تمثل زيادة مقدارها ٢٣% بالمعدلات الحقيقية على السنة المالية ٢٠٠٢ و٣٨% عن السنة المالية ٢٠٠٠. وتتوقع الادارة للسنوات الاربع المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٨ استمرار المستويات العالية لسلطة الميزانية والمصروفات، بل انها ترتفع بنحو ٢ مليار دولار سنوياً، او اكثر بقليل من ٢,٣% بالمعدلات الحقيقية[٤٤].

ان مستوى الانفاق المرتفع في الميزانية العادية لوزارة الدفاع الامريكية والحرب على الارهاب تساهم بشكل كبير في العجز والدين الاتحادي الامريكي. وقدر تقرير لمكتب الميزانية في الكونغرس في اب-اغسطس ٢٠٠٣ ان عجز الموازنة سيصل الى رقم قياسي مقداره (٤٨٠) مليار للسنة المالية ٢٠٠٤، ما يجعل الدين الاتحادي يبلغ (٧,٥) ترليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٤[٤٥].

اما بالنسبة لروسيا فالنفقات العسكرية تتجه نحو الارتفاع بشكل ثابت منذ ان بلغ مستواها الادنى عام ١٩٩٨. وفي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ ازداد الانفاق العسكري بمعدل ١% سنوياً بالمعدلات الفعلية. وتظهر الميزانية المعتمدة لعام ٢٠٠٤ زيادة ابطأ وبالنظر الى التضخم المتوقع البالغ ١٢% من المنتظر ان يرتفع الانفاق العسكري الوطني الذي يبلغ اجمالية ٤١١,٥ مليار روبل نحو (١٤ مليار دولار) بنحو ٤% بالمعدلات الفعلية. وسترتفع النفقات العسكرية الاجمالية لسنة ٢٠٠٤ المقدرة وفقاً لتعريف سيبري بـ(٦٣٢) مليار روبل بما يعادل ٢١ مليار دولار[٤٦].

اما النفقات العسكرية الصينية الرسمية فقد عادت في عام ٢٠٠٣ الى اتجاهها طويل الامد. فقد بلغت ميزانية الدفاع الرسمية لسنة ٢٠٠٣، كما قدمت في اذار-مارس ٢٠٠٣، (١٨٥,٣) مليار يوان نحو ٢٢ مليار دولار، بزيادة مقدارها ٩,٦% بالمعدلات الرسمية وجاء ذلك بعد سنتين من الزيادات التي تفوق الاتجاه في ٢٠٠١ و٢٠٠٢ حيث بلغت ١٧,٧% و١٧,٦% على التوالي والتي ترجع بشكل جزئي، في الاقل، الى ارتفاع رواتب وعلاوات جيش التحرير الشعبي في اعقاب حظر الانشطة التجارية العديدة في عام ١٩٩٨. كذلك الى ضمان امن الصين ووحدتها والى رغبتها في ان تكون قوة كبرى في عالم متعدد الاقطاب والى مساعيها في تحديث قواتها المسلحة وتطويرها والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة[٤٧].

الخاتمة

تسير عملية نزع السلاح، منذ نهاية الحرب الباردة، ضمن اتجاهين. فمن جهة شهدت هذه المرحلة انجاز العديد من المعاهدات الثنائية والجماعية بحيث نستطيع القول ان نزع السلاح قد حقق انجازات ايجابية لم تتحقق طوال فترة الحرب الباردة. ويمكن ان نلمس ذلك من خلال تصور حجم الاقتطاعات التي شملت خفض الالاف الرؤوس النووية عند الدولتين الكبيرتين. لقد اصبح ذلك ممكناً حينما لا تسود اجواء الحرب الباردة وان روسيا تحولت الى شريك للولايات المتحدة بدلاً من خصم لها. ومن جهة ثانية فانه بالرغم من التوقيع على العديد من معاهدات نزع السلاح فان الخطر النووي تصاعد مع عملية انتشار الاسلحة النووية ووسائل ايصالها. وهناك رغبة ملحوظة عند بعض الدول للحصول على التكنولوجيا النووية فالقدارت العلمية والفنية والتي تقوم عليها الاسلحة النووية اخذت تنتشر بسرعة وهناك دول عديدة لديها القدرة على الوصول الى انتاج اسلحة نووية خلال فترة زمنية محددة لو اتيحت لها ظروف معينة. وفي هذا مخاطر على الامن الدولي.

لقد اصبح واضحاً بان القيود على الاسلحة النووية لها تاثير محدود على كبح عملية الانتشار. وبدون شك ان قرار الدول الخمسة الكبرى المالكة للاسلحة النووية للاحتفاظ بترساناتهم النووية بعد انتهاء الحرب الباردة كان قراراً خطيراً بالنسبة للاستقرار في العلاقات الدولية. واصبح واضحاً ايضاً بان هذه الدول غير راغبة في التخلي عن ترسانتها النووية. بل ان الولايات المتحدة زادت من نفقاتها العسكرية وقامت ببناء نظام دفاع الصواريخ الذي بررته بانه احدى الوسائل التي تمنع الهجوم على امريكا. ولكنه سلاح ذا حدين، اذ انه يمثل من جهة ابتزاز لروسيا في فترة حالكة تمر بها ولكنه من جهة ثانية قد يدفعها للسعي نحو سباق تسلح جديد. صحيح ان الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة لم تعد تقتضي التكافؤ في القوة العسكرية ولكن الدول عادة تبحث عن مخارج لامنها اذا اشتد الخناق عليها. ان تطوير الولايات المتحدة لقدراتها النووية لا يخرج عن عوامل داخلية امريكية وعوامل دولية. مع كل ذلك يبقى نزع السلاح احد اهم الانجازات التي يفتخر بها العالم بعد انتهاء الحرب الباردة.

---

(١) Brahma Chellaney" Le desarmement Nucleaire dans l'impassa" Lettre de l'UNIDIR, no 39-1998, P.91.

(٢) Jonathan Schell "The Folly of Arms Control" Foreign Affairs vol79 no5 September-October 2000, p.25.

(٣) Ibid., p.25-26.

(٤) Brahma Chellaney, Op. cit., p.91.

(٥) Ibid., p.93.

(٦) Ibid., p.94.

(٧) Jonathan Schell op. cit., p.27.
(٨) Ibid., p.27.
(٩) Ibid., p.30.
(١٠) Ibid., p.29.
(١١) Ibid., p.30.
(١٢) شانون ن. كيل "الحد من انتشار الاسلحة النووية ومنع انتشارها والدفاع ضد الصواريخ البالستية" في كتاب "التسلح ونزع السلاح والامن الدولي"، معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي، بيروت، الكتاب السنوي ٢٠٠٣، ص٩١٩-٩٢٠.
(١٣) المصدر السابق، ص٩٢٥-٩٢٦.
(١٤) Janne Nolan "Dix annees de desarmement et de securite: Un Heritage nunce" UNIDIR, Geneve, no 39, 1998, 4, p.84.
(١٥) Ibid., p.84-85.
(١٦) ايان انطوني "الحد من انتشار الاسلحة في ظل البيئة الامنية الجديدة" في كتاب "التسلح ونزع السلاح والامن الدولي" الكتاب السنوي ٢٠٠٣ معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٨٨١.
(١٧) المصدر السابق، ص٨٨٢.
(١٨) المصدر السابق، ص٨٨٣-٨٨٤.
(١٩) المصدر السابق، ص٨٨٤-٨٨٥.
(٢٠) Robert Manning "a The Nuclear Age: The Next chapter" Foreign Policy, Winter, 1997, 1998,p.77.
(٢١) Janne Nolan op. cit., p.85.
(٢٢) Robert Manning op. cit., p.78.
(٢٣) Janne, Nolan op. cit., p.86.
(٢٤) Ibid., p.86.
(٢٥) Robert Manning op.cit.,p.79.
(٢٦) Ibid., p.81.
(٢٧) Brahma Chellaney, op. cit., p.87.

(٢٨) Ibid., p.87.
(٢٩) Ibid., p.87.
(٣٠) Ibid., p.88.
(٣١) Ibid., p.88.
(٣٢) Ibid., p.89.
(٣٣) Ibid., p.89.
(٣٤) Rebecca Johnson "La Securite de l'apres guerre Froide: Les Occasions manquees" Forum duDesarmemeat no Un 1999, UNIDIR, U. N. Geneve, p.10.
(٣٥) Ibid., p.11.
(٣٦) Ibid., p.12.
(٣٧) Ibid., p.12.
(٣٨) Dean A. Wilkening "Amending the ABM Treaty" Survival Vol 42 Spring 2000, The International Institute for strategic studies, London, p.30.
(٣٩) بيار كونيزا واولفية لوبيك "عودة النزاع حول معاهدات نزع السلاح: واشنطن تضرب الهندسة الامنية الدولية". لوموند دبلوتيك، تموز، ٢٠٠٢، انظر
Http://www.mondilploar.com/July.2002
(٤٠) المصدر السابق.
(٤١) اليزابيث سكونز وآخرون "النفقات العسكرية" في كتاب "التسلح ونزع السلاح والامن الدولي" الكتاب السنوي ٢٠٠٣ SIRRI معهد ستوكهولم لابحاث السلام، بيروت، ٢٠٠٤، ص٤٦٧-٤٦٨.
(٤٢) اليزابيث سكونز وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٤٦٣-٤٦٤.
(٤٣) المصدر نفسه، ص٤٧٦.
(٤٤) المصدر نفسه، ص٤٧٥.
(٤٥) المصدر نفسه، ص٤٨٣.
(٤٦) المصدر نفسه، ص٥٠٠-٥٠١.
(٤٧) المصدر نفسه، ص٤٩٧-٤٩٨.